

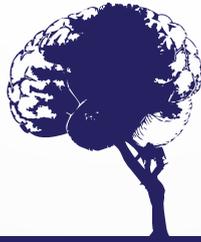
ترجمات



العدالة القضائية والعدالة التاريخية

• ترفتان تودوروف •

تقديم وترجمة: دكتور / مصطفى العارف



مركز نهوض

لدراسات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

العدالة القضائية والعدالة التاريخية^(١)

• تزفتان تودوروف •

تقديم وترجمة: دكتور / مصطفى العارف^(*)

(1) Les limites de la justice, in Tzvetan Todorov, L'expérience totalitaire, La signature humaine 1, éd. Seuil, 2009. pp. 265-277.

(*) الإحالات بالأرقام هي للمؤلف، والأرقام إضافة إلى نجمة للمترجم.

(*) أستاذ الفلسفة المعاصرة جامعة محمد بن عبد الله ظهر المهراز فاس.



تقديم:

هذا نص يُقارب العدالة من منظورين مختلفين: القاضي والمؤرخ، أو لنقل بأنه يحاول مقارنة مفهوم الحقيقة في علاقته بالعدالة؛ الحقيقة القضائية، ثم الحقيقة التاريخية. ما جدوى الحقيقة التاريخية هاهنا في علاقتها بالعدالة؟

يتعلق الأمر بالحقيقة التي كان نظامٌ سياسيٌّ ما يُحاول طمسها لكي لا تعاود الظهور؛ لأن من شأنها أن تفضح حجم الممارسات والجرائم الفظيعة التي ارتكبت في زمنه (حالة سلوبودان ميلوزفيتش)، فهذا النوع من الحقائق لا يُمكن للنظام القضائي مهما وصل من تطور لكشفه كاملاً، يحتاج الأمر إلى مقارنة أخرى مغايرة ومختلفة عن المقاربة القضائية ذات النزعة التقنية.

أولى هذه المقاربات هي مهمة المؤرخ أو التاريخ بشكل عام؛ ذلك أن المؤرخ لا يتردد في كشف الحقائق كما تتبدى له في التاريخ، لكن مهمة القضاء لا تهدف سوى للعقاب ومحاسبة الجناة، لذلك تكون هذه الأخيرة ضيقة، بينما تكون الأولى مفتوحة.

ثمّة إشكالات عديدة تُطرح على مهمة المؤرخ والقاضي فيما يخص مفهوم العدالة؛ منها أن مهمة المؤرخ لا تبدأ إلا بعد أن تخدم الأحداث، ويهدف إلى تحقيق أكبر قدر من التدقيق والموضوعية على كتابته. ومنها أنه يحاول إشراك أكبر عدد من المتدخلين في الأحداث، وهو لا يُقيم اعتباراً لمآل كتابته ولا إلى صيغة الحقيقة التي يريد تشييدها، فعمله لا ينصبُّ فقط على مركز الحدث، بل يطال أيضاً الهامش؛ أولئك الواقفين خلف الأحداث، والشهود الصامتين.

منهجية اشتغال المؤرخ في هذا المقام تنأى بنفسها عن النظرة التجزيئية التي يعتمدها القاضي، والتي عادة ما تُجرى تحت ضغط الزمن أو الناس أو السلطة الجديدة، عمل القاضي هاهنا ضيف ولا مجال لتوسيع الدائرة إلا اضطراراً؛ بغية التوصل إلى الحقيقة، بحيث يستند على مبدأ الذنب الفردي، ولا يمكن لعمله أن يطال مذنبية جماعية، بحيث يستحيل إقامة كلمة عدل في ظل هذه الظروف.

(في روندا مثلاً أحصت المحاكم ما يزيد على ١٣٠ ألفاً من المذنبين خلال حرب الإبادة التي شنتها جماعة الهوتو على التوتسي).

هذه المقارنة البسيطة بين عمل الاثنين تجرُّنا إلى مسألة التداخل بينهما: فالقاضي لا ينفكُّ يقتحم مجال المؤرخ بمجرد ما يبيث في قضية ما (الجرائم السياسية خصوصًا)، وهو بذلك يستبق مهمة المؤرخ ويحفر في التاريخ حفرًا حتى قبل أن يبدأ هذا الأخير في التدوين.

أما على جهة المؤرخ فإنه لا يتوانى عن النبش في قضية ما؛ حتى وإن طالها حكمٌ نهائي، فيضع نفسه صوب فوهة الإدانة الأخلاقية والقضائية والسياسية، لكونه إما سيشكك في هذا الحكم أو سيصححه أو سينقضه.

هذه التوترات بين عمل الاثنين تجعل مسألة العدالة متباينة الأوجه، ويصعب معها تحديد المسؤوليات حول الجرائم السياسية وأحداث الإبادة والتطهير العرقي؛ بحيث يصير من المستحيل تقريبًا تحديد المسؤولين (لأنهم كثر)، وفقًا لمقاربة العدالة الجنائية، بينما تؤول الكتابة التاريخية إلى ضبط الحدث وفقًا لتحديدات دقيقة قد تطال المسؤولين من أعلى هرم في السلطة إلى قاعدته؛ هاهنا قد تفشل المقاربة الجنائية وتسقط سقطةً مدوية حينما تهدف فقط إلى تحديد مسؤولية فردية أو عددٍ محدودٍ منها، ولنا مثال واضحٌ على ذلك من خلال محاكمة أدولف أيخمان في القدس، الذي تحمّل وحده كل جرائم النازية.

لا يمكن حصر مفهوم العدالة في مقاربة جنائية محضة؛ لأن مثل هذه الجرائم لم تكن فرديةً ولم تكن محدودةً في الزمن مثل الجرائم الفردية العادية، بل تجاوزت حدود الزمن والتفاصيل، إنها جرائم كانت في زمنها بمثابة أفعال سياسية "مشروعة"، وبالتالي لم تكن تخضع للمقاربة الجنائية آنذاك إلا بعد حدوث تغيير في النظام السياسي.

النص:

يَعتبرُ المشتغلون بالعدالة أن القضايا التي تكون سهلةً الحل هي على العكس من ذلك، تُثير صعوباتٍ خاصة بما هو دنيوي؛ أحدٌ من المدعين العامين في المحكمة الدائمة في يوغوسلافيا كارل ديلبونت قال في إحدى الحوارات: «إن عمل المدعي العام عملٌ تقنيٌّ، لا علاقة له بالسياسة ولا بالأحاسيس».

استمر المشتغلون بالعدالة في طرح الأسئلة لكنها في الواقع تتموقع داخل إطار موجود مسبقًا؛ إنهم يريدون أن تكون العدالة الدولية أكثر إنصافًا وفعالية، في حين بالنسبة لي - وأنا



لست سوى هاوٍ، وعليه لا أستطيع أن أدلوّ بدلوي في عمل تقني - فإن هذا الإطار هو نفسه، يشكل مشكلة، فما يبدو بديهياً بالنسبة للمشتغلين بالعدالة يبدو لي وللرأي العام غير ذلك، ما سيثغني هاهنا هو علاقات العدالة بالسياسة والمشاعر.

قبل أن أخوض في خضم العدالة الدولية اليوم، أود أن أشرك القارئ انطباعاً عاماً لديّ حول التطور الحالي للعدالة في علاقاتها بالمجتمع، يكمن هذا التطور - بالنسبة لي - في أن العدالة تُحدث تأثيرها فيما وراء مجالها التقليد، وأعني بذلك مهمّتها في التحقيق حول تجاوزات النظام الاجتماعي، ومن ثمة معاقبة الأفراد المسؤولين.

تتمظهر هذه الامتدادات خصوصاً في عمليين قانونيين اثنين: العدالة الدولية، والمحاكمات الخاصة بجرائم ضد الإنسانية. (أحد هذه الامتدادات تخصّ المكان والثاني الزمان). تبدو لي هذه الامتدادات غير ضرورية وغير مرغوب فيها، حتى إنني أتصورها كاشتقاقات تحتاج لاختبار نقدي.

◀ العلاقات بين السياسة والتاريخ:

الاشتقاق الأول الذي أفكر فيه لا يتعلق بهذا السياق؛ إنه من طبيعة سياسية، ولا يتعلق الأمر بنوع من الاكتشاف الجديد، لقد عشته انطلاقاً من تجربة خاصة، لقد وُلدت في بلغاريا، بيد أن التاريخ الحديث لبلغاريا - منذ طفولتي - عرف ثلاث محاكمات سياسية، بحيث إن من كانوا مدعين في المحاكمات السابقة أصبحوا متهمين في المحاكمات اللاحقة.

في سنة ١٩٤٥ تم محاكمة أعضاء البرلمان والحكومة في زمن الحرب بالإعدام من طرف السلطة الجديدة، الجبهة الوطنية لمناهضة الفاشية. في سنة ١٩٤٧ جاء الدور على الأعضاء غير الشيوعيين لنفس الجبهة: محاكمتهم وإعدامهم من طرف زملائهم الشيوعيين. وأخيراً في سنة ١٩٤٩، جاء الدور على الشيوعيين، الذين قادوا محاكمات سنة ١٩٤٧ أصبحوا اليوم متهمين ومدانين وتم إعدامهم من طرف شيوعيين آخرين، الذين أخذوا مكانهم على رأس الدولة. كان القضاء هو من قرر كل ذلك، لكن هل كانت العدالة حاضرةً فعلاً؟

تواجه في هذه الصراعات السياسية قوتان اثنتان، وواحدة منها ستنتصر لا محالة، بيد أن الانتصار لا يكفي هاهنا، بل إنها تحتاج ليس فقط القوة، بل الحق أيضاً، فالهزيمة السياسية

للخصم يجب أن تتضاعف إلى مذنبية شرعية، في حين أن المنهزم كانت له نفس الشرعية التي يحوزها اليوم المنتصر؛ ذلك أنه حاز هذه الشرعية على حساب خصم سابق.

منذ ثلاثة قرون تقريباً أورد مونتسكيو هذه الوضعية من خلال نكتة صغيرة، يحكي في كتابه «رسائل فارسية» أن ملكاً "بعد أن هُزم وسجن أميراً كان ينازعه على التاج، محاولاً أن يبين له خيانتة وغدر، وبعد لحظة قال الأمير غير المحظوظ: من منا نحن الاثنين هو الخائن". في عز مجده السياسي كان رجل السياسة المخلوع يقود سياسة؛ بحيث لا يجد أحداً ما يقوله في زمانه.

هاهنا امتدادٌ غير شرعي للعدالة خارج دائرتها الاعتيادية، يمكن أن نلاحظ أن هذا المثال يخص الماضي الشمولي لدولة بعيدة عن الديمقراطيات مثل فرنسا، غير مهددة بمثل هذا الانحراف، ومن الأكيد أن هذه الديمقراطيات ليست على نفس مستوى هذه الدول، لكن هل هذه الديمقراطيات محصنة ضد هذا الخطر في كل الظروف؟

سأخذ مثلاً آخر: في فبراير ٢٠٠٦ نشرت مجلة شارلي إيبدو رسومات للنبي محمد، كانت قد ظهرت قبل في مجلة ديمقراطية، والتي أثارت موجةً من الاحتجاجات في دول إسلامية عديدة، رفعت منظماتان إسلاميتان فرنسيتان دعوةً قضائية، واستلمت المحكمة القضية في فبراير ٢٠٠٧، كانت فرنسا في أوج الحملة الانتخابية الرئاسية، استُدعي مختلف كبار أعضاء الأحزاب الفرنسية للشهادة أمام المحكمة، معلنين اختيار الحرية على الخضوع. أرسل نيكولا ساركوزي - الذي كان وزيراً للداخلية - رسالة إلى العدالة يعبر فيها عما يلي: "أفضل التجاوز في الرسومات على عدم وجودها". وبدون مفاجأة تم تبرئة المجلة بعد شهر من ذلك. هل يمكن أن نقول: إن السلطة السياسية لم تمارس في هذه الحالة أي ضغط على قرار العدالة؟! الاشتقاق الثاني، الذي يبقى حاضراً في الدول الديمقراطية، يتجلى ليس فيما هو سياسي بل تاريخي، أعني هاهنا أن العدالة تتجاوز في هذه الحالة مجال التاريخ، هناك مثال (لكن هناك أمثلة أخرى) يخص حواراً للمدعي العام السابق ليوغوسلافيا، لويز أربور. تؤكّد لويز أن وظيفة العدالة هي "كشف الحقيقي"، "وأن تكون بؤرةً للحقيقة".

دون الدخول في جدال فلسفي عميق، أرى أنه من المُجدي التذكير أن مفهوم الحقيقة يأخذ على الأقل معنيين اثنين مختلفين: الأول هو المعنى الواقعي، حقيقة تطابق الكلمات مع مواضعها، والذي يستلزم جمع المعلومات والإجابة عن أسئلة: من، متى، أين، كم، كيف...



ثم الحقيقة التأويلية التي تهتم المعنى الخاص للأحداث، ومكانها في التاريخ الإنساني، ما تحمله بالنسبة للمعاصرين كما بالنسبة للأجيال اللاحقة.

يبحث المؤرخون عن الحقيقتين معاً، دون أن يمنحوهما نفس القيمة؛ ذلك أن حضور الحقيقة الواقعية يميز العمل التاريخي عن الأسطورة، بمعنى المؤرخ صاحب العمل الخيالي، لكن في نفس الوقت فإنها لا تمنحه سوى نقطة بداية يشترك فيها مع أصحاب الأرشيف؛ تشكل الحقيقة التأويلية، تلك التي تكشف عن معنى الأحداث، عصب عمله الخاص، وهي التي تميز المؤرخين الكبار عن أقرانهم.

إن العدالة مهياةً لتشييد النوع الأول من الحقيقة على الثاني، إنها قادرة على جمع العديد من المعلومات ومراقبتها وترتيبها، وتعتمد في ذلك على وسائل مهمة: الشرطة، المحققون، الشهود. فالكل مهياً لقول الحقيقة الصارمة، وتحت التهديد بالعقاب تُحاسب التحريف. إن اكتشافاتها صادقة، وبإمكانها أيضاً أن تسهل عمل المؤرخ.

إنني أتحدث هنا عن تجارب مسبقة: عندما خصصت كتاباً حول حلقة خاصة منسية للتحريير «تراجيديا فرنسية» استفدت كثيراً من وثائق جُمعت لصالح محاكمة من طرف عضو فرنسي في الغستابو (البوليس السري لألمانيا النازية).

مقابل ذلك تبقى العدالة غير متكيفة تماماً مع البحث عن النوع الثاني من الحقيقة، تلك التي لها علاقة بمعنى الأحداث، فالعدالة هاهنا لا تستلهم إنصافاً تاريخياً، بل تعمل على الشحن أو الإفراغ، فالحقيقة الواقعية هي في خدمة غاية معينة، إنها أداتية، لا تعرف العدالة سوى حدين اثنين: نعم/لا، مذنب/بريء، بينما تتموقع العدالة التاريخية غالباً بين الاثنين؛ فعوض الأسود والأبيض نجد خارج ردهات المحاكم الفوارق المتعددة للرمادي. بالنسبة لكتابي حول العدالة وفيما يتعلق بهذا النوع من الحقيقة، فإن أحكام القضاء لم تكن أبداً مساعدة لي.

إن تكوين القضاة لا يهدف إلى تعويض المؤرخين، كما أنهم ليس عليهم القيام بعمل المؤرخين. إن القضاة لا يقومون بهذا العمل إلا في إطار مهام البرلمان الذي يُطلب منه تجميد الحقيقة التاريخية بواسطة قانون، في حين أن محاكمات من النوع الذي ذكرت سابقاً، ضد جرائم مكتملة وقعت سابقاً أو في أي مكان آخر، تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الحقيقة التاريخية والحقيقة التأويلية، وليس فقط الحقيقة الواقعية.

وضعية أخرى تبين لنا الاختلاف بين الحقيقة القضائية والحقيقة التاريخية. في نظر القانون الدولي، فإن الجرائم المرتكبة من طرف الخمير الحمر (كمبوديا) في سنوات السبعينيات لم ترتق إلى مصاف الإبادة الجماعية. نعلم جيدًا أن هذا النوع من الجريمة دخل إلى حيز الاهتمام القضائي خلال محاكمات نورنبيرغ.

إذا ما استثنينا من محيط هذه الجرائم التوابع العنيفة لمجموعات محدودة، الناتجة عن عوامل سياسية واجتماعية، فإننا نتذكر بشكل أقل المحاولات السريعة لممثلي الاتحاد السوفيتي، مدعومين من طرف دول شيوعية أخرى من أوروبا الشرقية، بحيث إنهم عارضوا اعتبار جرائم الخمير الحمر إبادة جماعية؛ لأن من شأن ذلك أن يجعل من قمعهم لمعارضى الثورة أو معتقل الغولاغ^(١) أمثلة للإبادة.

يشارك رافاييل ليمنكين، المسؤول عن دخول مفهوم الإبادة إلى القانون الدولي، مع هذه الفكرة من أجل أية أسباب أخرى، ويحاول أن يفرضها؛ فبالنسبة له، وبالنظر إلى عدد الضحايا، فإن الجريمة تكون أكثر فداحة إذا ما اشترك الضحايا في كل ما هو ثقافي على أن يكون ناتجًا عن ثقافات مختلطة، فإذا ما كان قد قُتل الملايين من الكونغوليين خطأً ما بين ١٨٨٠ و ١٩٢٠ من طرف المستعمر البلجيكي فإن ذلك لا يُعتبر إبادة جماعية؛ لأنهم لا يشكلون وحدة ثقافية متجانسة، مثلما هو الأمر بالنسبة لليهود بالنسبة إليه.

يعتقد ليمنكين أنه إضافة للكائنات البشرية يمكننا قتل الثقافة، كما لو كانت هذه الأخيرة كائنًا حيًا، يكون مطابقًا لذاته دائمًا، يجوز ألا نؤيد هذا التصور الأنثروبولوجي المتفرد، ونعتبر إذن المجزرة المرتكبة في حق ربع الشعب الكمبودي كحالة إبادة جماعية.

يمكن أن نتساءل ما إذا كان البحث عن العدالة بمعناها العقابي، والبحث عن الحقيقة باستدعاء جميع الفاعلين في التاريخ، الذي يستدمج أيضًا أولئك الذين يوجدون ضمن خانة المتهمين، سيكونان عمليًا متوافقين. لنأخذ مثال التعذيب الذي مارسه الجيش الفرنسي خلال حرب الجزائر- وهو المثال الذي شغل إحدى الصحف قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١... فبعد أن نشر الجنرال أوسايس كتابًا يحكي فيه قائمة القتل الجماعي وحصص التعذيب التي نظمها، بعض الناس اقترحوا إنزال إجراء جنائي ضد الجلادين القدامى ومتابعتهم بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

(١) من أشهر معتقلات النظام الستاليني في الاتحاد السوفياتي.



من دون الحديث عن الأسباب الأخرى التي ستكون متعارضةً مع هذه الخطوة، كيف لا يمكننا أن نعتبر أن ما سيؤول عن هذه المتابعة، يمكن أن يشجع أولئك الفاعلين القدامى لهذه الدراما أن يُخفوا الحقيقة عوض كشفها؟ كيف يمكن أن نقود بهدوء دراسة معمقة إذا ما فكرنا في نفس الوقت أن نتائجها ستقود هؤلاء إلى زلزلة السجن؟

من أجل الاستفادة وفهم ماهية هذه الحرب، لا يجب اقتياد مرتكبيها إلى العدالة، في حين أن الفهم والبحث عن الحقيقة التاريخية، سيكونان أكثر نفعًا اليوم للمجتمع الفرنسي، بعد أربعة عقود من الأحداث، عوض الإدانة المتأخرة لهذا الشخص أو ذاك.

الوظيفة التربوية: نتيجة سياسية وأخرى تاريخية، سأقول أخيراً أننا يجب أن نخشى نتيجة تربوية. إنني أجد أيضاً آثار ذلك في حوار لويز أربور التي ذكّرتها قبل قليل، تقول: إن "الوظيفة المميزة جداً" للعدالة تكمن في ممارسة "تربية دولية" تستهدف "مجاورة العقاب بواسطة التربية". إن هدف العدالة، بمعنى آخر، هو تربية عموم الناس، وتلقينهم الخير. يجعلني هذا البرنامج حائراً لأسباب عدة.

يمكن أن نتساءل أولاً إذا ما كان الدرس المستخلص من محاكمة أو أخرى هو - فعلاً - ذا قيمة أخلاقية كبيرة. أولى المحاكمات الفرنسية من أجل جرائم ضد الإنسانية كانت في حق كلاوس باربيبي^(٢) ضابط الغيستابو، كيفما كانت نوايا السلطات العمومية التي سهرت على هذه المحاكمة، فإن الخلاصة كانت: الجلادون ألمان، والضحايا فرنسيين، في ظل هذه الشروط من المستحيل على عموم الفرنسيين التعرف على ذواتهم في المذنب، وليس فقط في اليد التي عاقبته، في حين أن تربية الفرد لا يمكنها أن تتطور إذا ما كان هذا الأخير يرى في نفسه دور تجسيد الخير، يجب عليه أن يتعرف على ذاته في المذنب لكي يتحول من الداخل، أو على الأقل أن يصير أكثر حيطة من أنه يمكن أن يرتكب جريمة، يمكن أن نتخيل أن نفس المحاكمة إذا ما أجريت في ألمانيا سيكون لها فضيلة تربوية عليا.

(٢) ضابط ألماني تابع للنازية كان قائداً لفرقة الشرطة في مدينة ليون خلال احتلال ألمانيا لفرنسا، حوكم في فرنسا سنة ١٩٨٧ بتهمة الجرائم ضد الإنسانية، وتوفي في السجن سنة ١٩٩١.

المحاكمات التالية تخصُّ مواطنين فرنسيين (بول توفى^(٣) وموريس بابون^(٤))، لكن دروسها لم تكن أقل غموضًا، لقد تمَّ تغيير تعريف الجريمة ضد الإنسانية عدة مرات من أجل تطبيقها على كل حالة؛ فالسلطة السياسية تُعبر بانفتاح عن وجهة نظرها حول مذنبية المتهم؛ والصحافة لا تمتنع التأثير على هيئة المحلفين والقضاة أيضًا.

كان لدينا دائمًا انطباعٌ حول صيغة مقررة مسبقًا باسم المصلحة السياسية، تؤثر في جيل من الماضي، ومن خلالها كان التطابق مستحيلًا، رجال تم اختيارهم لتمثيل فئة من المذنبين أكثر من تاريخهم المميز. كل هذه الانتقادات، وأخرى، تم صياغتها خلال هذه الوقائع من طرف عدة ملاحظين ومؤرخين أيضًا مثل بيير نورا^(٥) وهنري روسو^(٦).

هل يمكننا القول: إن الدروس المستخلصة من طرف العدالة الدولية ذات مستوى عالٍ؟ لست متأكدًا من ذلك، لنأخذ مثال محاكمة ميلوشيفيتش في محكمة لاهاي، هل يمكن القول: إن الشروط التي سُلِم فيها هذا الأخير إلى العدالة تجسد المثل العليا للقانون الدولي؟ كتبت جريدة العالم الفرنسية، التي لم تُظهر ثقها المتزايدة اتجاه (المحكمة الدولية الدائمة من أجل يوغوسلافيا) أثناء نقل ميلوشيفيتش: "أشارت واشنطن بوضوح أن الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بعلاقة رابح-رابح"، ونتيجة لذلك ستمنح أمريكا مساعدة مالية تقدر بـ ١٨١,٦ مليون دولار خلال هذه السنة". من الواضح أن طريقة الغاية تبرر الوسيلة - حيث المال يشتري العدالة - تبين كيف أن الكلمة الفصل هي لقانون القوة عوض حكم الإنصاف.

من سيكون يا ترى المستفيد من الدروس الأخلاقية المستخلصة من هذه المحاكمة؟ هل هو الشعب الهولندي، أو الفرنسي أو الأمريكي؟ ليس صحيحًا: فكل هذه الشعوب لا تستخلص

(٣) موظف فرنسي كان متعاونًا مع الحكومة الفرنسية بقيادة فيشي خلال احتلال ألمانيا لفرنسا، حكم عليه غيابيًا بالإعدام وظل هاربًا إلى أن صدر في حقه عفو رئاسي من طرف جورج بومبيدو، لكن قانون عدم تقادم الجرائم ضد الإنسانية في فرنسا عجل بمتابعته سنة ١٩٩٤.

(٤) موظف فرنسي كان يشغل السكرتير العام لمقاطعة لاجيرونند خلال احتلال ألمانيا لفرنسا، اتهم بمساعدة النازية في البحث عن اليهود في فرنسا وقتلهم وتمت محاكمته سنة ١٩٩٨.

(٥) مؤرخ فرنسي مشهور ولد سنة ١٩٣١، من أهم مؤلفاته: أماكن الذاكرة (جماعي).

(٦) هنري روسو مؤرخ فرنسي ولد سنة ١٩٥٤ بالقاهرة، متخصص في تاريخ القرن العشرين والحرب العالمية الثانية.



سوى قناعة مفادها أنها دائماً إلى جانب الخير، إنه شعب يوغوسلافيا الذي يحتاج إلى هذه الدروس، والذي تم توريثه أو بقي شاهداً سلبياً على مجازر مرتكبة على أرضه، في حين أن المحاكمة أجريت خارج البلد المعني بالأمر، ودون إشراك الشعب - الذي لن يستفيد من أي درس، بل فقط سيكون - انطلاقاً من مكافئته رمزياً - مجرد لعبة تتقاذفها أيادي القوى الكبرى؛ التي لا ترى حكماً للقانون بل للقوة.

سأظل مقتنعاً، مثلما هو الأمر في حالة باربي، أن القيمة التربوية للمحاكمة ستكون أكبر إذا ما أقيمت في موطن الذي نحاكمه، تسهياً لنوع من التطابق بين العموم والمتهم ولمهمة فحص الذات والتحول الداخلي.

بصياغتي لهذه التحفظات حول الممارسات السابقة، يبدو كما لو أنني أتبنى المبدأ القائل بأن هدف العدالة هو التربية، في حين أن هذا الهدف نفسه يطرح مشكلاً: ذلك أن هدف العدالة يجب أن يبقى هو العدالة نفسها؛ لأنه بطريقة أخرى يمكن أن نكون مستعدين لارتكاب اللاعدل لينتج عن ذلك درس مفيد.

يذكرنا هذا بإعدام المتمردين خلال الحرب، أو في مثال آخر - قريب منا لكنه في مجال آخر - العبارة الشهيرة " لا يجب تئيس"^(٧) (يتعلق الأمر في هذه العبارة المنسوبة لجون بول سارتر، برفض نسب أية معرفة للطبقة العاملة بمعسكرات الاتحاد السوفياتي). يحذرنا جيرمان تيون من هذه المحاولة لإسقاط العدالة خارج مجالها الخاص: "لم توضع العدالة لكي يقوم جيل الشيوخ بتعليم الشباب تربوياً نبذة عن التاريخ. في رأيي وُضعت العدالة أولاً من أجل حماية المجتمع المعاصر من معاصرين آخرين خطرين، ومن أجل قياس درجة مسؤولياتهم"^(٨).

بمخالفتنا لمبدأ الشرعية القضائية - وليس الجريمة من دون قانون- سنمط القانون "الآني" إلى ما هو "قديم"، هو مثلما الأمر بالنسبة للجرائم التي لا تتقدم؛ ومن "هنا" إلى "مكان

(٧) كلمة استعارية للطبقة العاملة، بحيث يُشير إلى مصنع للسيارات كان يضم أكبر نسبة عمال في فرنسا، وهي عبارة قالها سارتر في سياق الجرائم التي ارتكبتها الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية، بمعنى: لا يجب أن نقول للعمال حقيقة الشيوعية السوفياتية حتى لا يسقطوا في فخ اليأس.

(8) « Le devoir de vérité », in Combats de guerre et de paix, Seuil, 2007, p. 401.

آخر"، فيما يخص العدالة الدولية، فإننا نساهم في خلط الحق مع الأخلاق، والعدل مع الخير، في حين أن التمييز بين الاثنين هو القاعدة نفسها للديمقراطيات الليبرالية الحديثة.

إن الديمقراطية - على خلاف ثيوقراطية الدول الشمولية - لا تزعم لأن تكون الدولة الفاضلة، حيث إنها لا تحدد الخير الأسمى بإجبار كل المواطنين على التوق إليه، فورا عضوية النسيج الاجتماعي - مثل ما يسمى في فرنسا "القيم الجمهورية" - فإن كل واحد يبقى حراً في البحث عن وتحديد الخير بطريقته الخاصة؛ ذلك أن الديمقراطية هي النظام الذي يجعل هذا التحديد والبحث حراً.

ما الذي يشرط الامتدادات الإشكالية للعدالة إلى عهدنا؟

المبدأ الذي من خلاله توقعنا هنا هذا الإجراء نصيغه كالتالي: إن المجتمع لا يحتمل الفراغ، فالهيئات التي صاغت ودافعت سابقاً عن القيم المشتركة كفت عن العمل بها، بيد أن المجتمع يحتاجها دائماً. إلى أيامنا هاته ينخرط نساء ورجال السياسة في المعارك الحزبية أكثر، مقارنة بأسلافهم في الحقب السابقة من أجل السلطة، لكنهم يبدون أكثر قابلية للتخلي عنها. لا يعلن المؤرخون عن الحقيقة، وبدرجة أقل عن القيم، ويكتفون باستعادة تعددية وجهات النظر، المتبناة من طرف مختلف الفاعلين في التاريخ، ينتج عن ذلك فراغٌ يعجل اليوم باستدعاء العدالة. إن كل الآمال تبقى متعلقة بالقاضي، الذي يُعتبر من الآن فصاعداً المصدر الوحيد لليقين، والهيئة الوحيدة المكلفة بقول الحق والخير؛ هذا ما يمكن أن نطلق عليه "سيادة القانون داخل الفضاء العمومي".

والحق القول: إن القاضي ليس وحده في هذا الدور الجديد، بل إنه يندحر إلى المرتبة الثانية بعد الإعلام، باعتبار أن هذه الأخير يشتغل وفقاً لمبدأ مغاير يتعلق بالأرنب الموجود في قصة أليس في بلاد العجائب، نتذكر جيداً قاعدتها: إذا ما قلته ثلاث مرات يصبح هذا حقيقياً؛ ذلك أن الانتشار الأقصى للمعلومة أو الحكم يستبدل هاهنا حقيقته وعدالته. هذه هي قاعدة الأرنب.

لست متأكداً ماذا سنجني من هذا الغموض في الأدوار، أعتبر من جهتي على أن السياسيين، رغم أن الدولة تبقى محايدةً في العلاقة بالأخلاق، يجرؤون على القول بقوة وصوت مرتفع ما يعتبرونه مناسباً للجماعة، رغم أن المختصون في التربية والأخلاق يدافعون بانفتاح عن



فكرتهم حول الخير، ورغم أن المؤرخون يعلنون دوماً تواضع مفرط عن الحقيقة. يرتبط القضاة بمهنتهم الأساسية متمثلةً في تشييد العدالة؛ لأن العدالة لا تختلط مع الحقيقة التي لا تتداخل مع السلم العمومي ولا مع الخير. كل واحد له مهمته الخاصة، والتي هي مهمة صعبة الاكتمال.

توجد وسيلة أخرى للتربية الجماعية متقاربة نسبياً مع العدالة ولكنها متوالفة بشكل أحسن مع الوظيفة التي تؤديها، يتعلق الأمر بهيئات التحقيق، وهيئات الحقيقة مثل تلك التي كانت في أمريكا اللاتينية، أو إلى وقت قريب في جنوب أفريقيا. تم انتقاد هذه الهيئات على قصور عملها، في حين أن مُبدئها يبدو لي يستحق الدفاع عنه. لماذا؟ أولاً لأن الجرائم التي اهتمت بها هذه الهيئات كان لها مرتكبين كُثر على متابعتهم قضائياً، كما أن المسؤولية الشخصية في هذه الحالات يرتبط بحضور تراتبية آتية من فوق، بعبارة أخرى كانوا يخضعون لقوانين محددة.

أضف إلى ذلك أن هذه الهيئات عارضت معاقبة الجناة، منطلقة من مسلمة مفادها أن إجلاء الحقيقة سيكون له قيمة تربوية كبيرة مقارنة ببعض مظاهر العقاب الفردية. وأخيراً أنتجت هذه الهيئات عملاً جعل المجتمع كله قبالة مسؤولياته، عوض منحه الإحساس بالعدل من خلال تحديد بعض أكباش الفداء. يجب على المجتمع أيضاً، الذي على الأقل ترك المجال لحدوث ما حصل، أن يتعرف على نفسه في المذنب، وليس فقط من خلال هيئة العدالة.



مركز نهوض

للداسات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS